

## ١٢ وزيراً ونائباً سابقاً طالبوا بالعودة إلى نصّ الطائف وبقانون انتخاب ديموقراطي

### البيان المشترك: إعادة الانتشار السوري وبسط السيادة لم يتحققا

النهار ٢٠٠١/٨/٣

في بيان مشترك انتقادي وهجومي طالب ١٢ وزيراً ونائباً سابقاً شاركوا في مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩ رئيس الجمهورية اميل لحود ومجلسي النواب والوزراء "بالعودة الى مسار تطبيق وثيقة الوفاق الوطني، نصا وروحا، والبدء بتأليف حكومة الوفاق الحقيقي من ذوي التمثيل الصحيح لمختلف الافرقاء الاساسيين في البلاد، تتولى وضع مشروع قانون انتخاب ديموقراطي صحيح يمكّن الشعب اللبناني من اختيار ممثليه الشرعيين والتعبير عن ارادته بحرية كاملة وانتاج سلطة وطنية تعيد الثقة المفقودة بالدولة وتنتهي عزلتها وتجمع شمل اللبنانيين". ورأوا "ان الغايات الاساسية المحددة في الاتفاق لا تحظى بتركيز اهل الحكم ولا تحتل مرتبة راهنة في اولوياتهم. ولو التزموا، لوفرت الكثير من الشحاء بينهم (...)."

وأكدوا "ان اعادة الانتشار التي نفذتها القوات السورية قبل أشهر عدة لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بما ورد في اتفاق الطائف على هذا الصعيد"، مشيرين الى "ان بسط سيادة الدولة بقواها الذاتية على كل الاراضي اللبنانية كما نص عليه الاتفاق لم يتحقق، ولم يظهر دليل حسي مطمئن الى وجود نية لتنفيذه في المدى المنظور".

انطلاقاً من "الواجب الملح لكسر الصمت ومصارحة الرأي العام بالحقائق، قطعاً للتأويلات المغرضة"، أعلن الوزراء والنواب السابقون نصري المعلوف، ادمون رزق، البر منصور، محمود عمار، عثمان الدنا، ميشال معلولي، شفيق بدر، بيار دكاش، رفيق شاهين، انور الصباح، الياس الخازن واوغست باخوس موقفهم المشترك في مؤتمر صحفي عقده في دار نقابة الصحافة - الروشة قبل ظهر امس، اذاعوا خلاله بيانهم "حقيقة الطائف بين الادعاء والتحريف".

وقد طغى عليه اسلوب لاذع جريء، عكس مرارة في القلوب وخيبات كثيرة. ورفع سقف المواجهة مع السلطة الى حد "تسريح" الواقع السائد وقول الامور كما هي: "استهتار في تطبيق الاتفاق، اختزال المؤسسات بأشخاص، "ترويكا" تنقض الوثيقة، أحكام عامة لا تزال مجرد نصوص في خزانة المحفوظات، ممارسات رسمية تبدو انها ترمي الى نقضها، واصلاحات بقيت مجرد عناوين". كل هذا "شهادة للتاريخ".

البيان

بعد ترحيب من نقيب الصحافة محمد بعلبكي، تلا رزق البيان باسم موقعيه. وهنا نصه:

"بعد زهاء ١٢ عاما من مؤتمر الطائف، لا تزال "وثيقة الوفاق الوطني" موضع جدل، اكتتفه كثير من الادعاءات والتحريف. بين اصرار فريق رافض، يعتبر مصالحه منتقصة، على تجاهل ايجابيات الاتفاق، وانكار دوره في وقف النزف القاتل، وبين امعان فريق آخر مستفيد، في اقتناص الفرص، واستغلال الخلل، متغنيا بظاهر الاتفاق، والتذاكي في شرحه وتأويله، للتهرب من تنفيذه، وضمان استمرار حكم الامر الواقع، واحتكار مقدرات البلاد، بين هذين الموقفين السلبيين المتعنتين، من الواجب الملح كسر الصمت، ومصارحة الرأي العام بالحقائق، قطعاً للتأويلات المغرضة.

ذلك الزمن، كان زمن حرب، قتل بشر وتدمير حجر، وممارسات همجية منحطة، فالارض المقسمة تحترق، والشعب المشتت رهينة العصبية والعصابات، والموت يتربص عند كل منعطف. المسؤولين ضائعة، في صراع السلطات مع افراغ رئاسة الجمهورية، وانسداد آفاق الحلول. كانت الدولة أشلاء. فثمة حكومتان، وألوية مطيفة مفرزة عن الجيش المكبل، وقادة أمليون مشردمون ومتواجهون على قياس المناطق والاحياء، وتعداد الميليشيات. وكانت ثنائيات مشينة في الادارات والاجهزة، وتفتت في البنية الشرعية، فلا ترى غير حواجز تعسف وقهر، وفرض خوات، ونهب مبرمج للدولة. كانت

الجباية للمليشيات، والاتفاق على عائق الدولة. وكانت ضائقة معيشية خانقة، وتضخم مالي، وفقدان مواد أولية، وانقطاع كهرباء ومياه، وقرصنة مرافئ، وشلل مرافق، وممارسات اذلال، ونفخ في ابواق الطائفية والمذهبية والعشائرية، وفرز الشرقية والغربية، وارهاب جسدي وفكري! وكان الاحتلال الاسرائيلي الجائر البغيض في الجنوب والبقاع الغربي يدأب في عدوانه اليومي على اقدس ما في الوطن من معان وقيم، والسلطة الشرعية غائبة. تلك كانت الحال، فليذكر الناسون، وليعترف المكابرون!

في خضم اليأس والقنوط، ومن عمق أحزان البيوت وحداد العائلات، وبعد فشل الوساطات، وانهيار المبادرات الداخلية والخارجية، العربية والدولية، على اختلافها، بقيت مؤسسة واحدة وحيدة تشهد لوحدة الشعب والارض والمؤسسات، ووحدة المجتمع والوطن والدولة، هي مجلس النواب المنتخب ربيع عام ١٩٧٢ في آخر تعبير حر عن ارادة الشعب اللبناني. منذ ذلك الحين، وحتى ايلول ١٩٨٩، كان مجلس النواب المؤلف من ٩٩ نائباً فقد ٢٥ عضواً من اعضائه، استشهدا او قضاء، زالت صفة النيابة عن أحد أعضائه. فلم يبق سوى ٧٣ لبي ٦٥ منهم دعوة اللجنة العربية الثلاثية، المنبثقة من مؤتمر القمة العربي، الى عقد مؤتمر، افتتح صباح السبت، ٣٠ ايلول عام ١٩٨٩ في مدينة الطائف، حيث أمضوا ٢٣ يوماً تم في نهايتها اخراج وثيقة الوفاق الوطني، مساء الاحد ٢٢ تشرين الاول، صادق عليها مجلس النواب الملتئم استثنائياً، بسبب الظروف الامنية المستحيلة، في قاعدة مطار القليعات، بعد ظهر الاحد ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

في تلك الجلسة، تم انتخاب مكتب المجلس وملئت سدة رئاسة الجمهورية. وحظيت الوثيقة بموافقة سورية شاملة، واجماع عربي ودولي معلن، وتأييد افرقاء لبنانيين، يشكلون أكثرية مختلطة ساحقة، عقدت عليها رجاء الخلاص. وأعلن الملوك والرؤساء العرب صراحة التزام تطبيقها، كذلك جامعة الدول العربية، ومنظمة الامم المتحدة، ودول المجموعة الاوروبية (الاتحاد الاوروبي) وكل الدول والهيئات والمنظمات العالمية المعنية وذات الشأن، ومجلس الامن الدولي، باجماع أعضائه الدائمين الخمسة، الذي اصدر في ١٩٨٩/١١/٧ بياناً ورد فيه: "يؤكد اعضاء مجلس الامن بيانهم الصادر في ١٥ آب، والبيان الصادر في ٢٠ ايلول ١٩٨٩، والذي عبّر من خلالهما عن دعمه الكامل للجنة الرؤساء العرب الثلاثية العليا، في جهودها الرامية الى ايجاد تسوية للأزمة اللبنانية، بكل جوانبها، مع ضمان سيادة لبنان الكاملة، واستقلاله، وسلامة أراضيها، والوحدة الوطنية في لبنان.

وبهذه الروح، يرحب اعضاء مجلس الامن بانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، واعتماد اتفاق الطائف من مجلس النواب اللبناني. وان اعضاء مجلس الامن يوجهون تحية للحس العالي بالمسؤولية والشجاعة لدى اعضاء المجلس النيابي اللبناني". منذ ذلك الحين، توارى مزيد من نواب مجلس ١٩٧٢ فقضى ٢٠ من اصل ٦٢ من المشاركين في المؤتمر و٧ من عداد الـ ١١ المعتذرين. فلأجل ذكرى من قضوا من زملائنا الوطنيين الشرفاء، الممثلين الحقيقيين للشعب اللبناني، وكرامة الذين ينتظرون، وتحذيراً من تتابع الانهيار، وخطر التفكك والانحلال، ونذائر الزوال، نتوجه الى الرأي العام اللبناني والعربي والدولي بهذا البيان، شهادة للتاريخ.

#### الأحكام العامة

تضمن الاتفاق عشرة مبادئ أساسية، اصبحت جزءاً من الدستور المعدل، بعنوان أحكام عامة. وهي تحدد حقيقة الوطن اللبناني، النهائي، الموحد، السيد، الحر، المستقل، وتؤكد هويته وانتماءه والتزاماته القومية والانسانية، ومرتكزاته الكيانية، ورسالته الحضارية. لكن السلطة اللبنانية لم تهتم بتجسيد هذه الاحكام، التي لا تزال مجرد نصوص في خزنة المحفوظات، بل ان الممارسات الرسمية، بدت كأنها تهدف الى نقضها. ان العودة الى الأحكام العامة العشرة، واحدا واحدا، تظهر مقدار

الاستهتار في التطبيق، مما زرع الشك في النفوس، وخيب طموح الشباب الى الاستقرار، وكثف الهجرة، وحفز المقيمين على التماس فرص العيش الكريم في الغربية، كما افسح في المجال امام الطعن في جدية الاتفاق وجدواه. المؤسسات والصلاحيات

تناول الاتفاق معظم القضايا المطروحة، الجدلي منها والمسلمات، فركز على تعزيز المؤسسات وتحسينها، وتحديد الصلاحيات، وضبط الاداء، في شكل متناسق متكامل، وتم تعديل الدستور تبعاً لذلك. في هذا الصدد، يمكننا التأكيد، ان اختزال المؤسسات بأشخاص، ليس من روح الاتفاق في شيء، ولا سنداً له في اي من نصوصه، وان ما سمي "ترويكاً" نقض مباشر للوثيقة، وخرق فاضح للدستور. كذلك نؤكد أن الاتفاق، لدى بيان صلاحيات رئيس الجمهورية في الوثيقة والدستور كليهما، لم يتوخ اطلاقاً حصره او حشره، ولا انتقاص مقامه السامي، وتهميش دوره الراجح، وانما أراد تنزيهه، وجعله في قمة المرجعية الوطنية العليا، رئيساً أوحده للدولة، ورمزاً كريماً لوحدة الأمة، مما يفترض ترفعه عن موقع الفريق، الى منبر الحكم، رأياً وموقفاً في هالة من الاحترام والاعتبار تتيح له التصويب والفصل، ومن حوله سواعد وقلوب.

#### الاصلاحيات

عدد الاتفاق جملة اصلاحات ملحة، من اللامركزية الادارية، واعتماد خطة انمائية شاملة، اقتصادياً واجتماعياً، الى استقلال السلطة القضائية وسيادة العدالة، الى وضع قانون ديموقراطي عصري للانتخابات النيابية، بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري، الى انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الى التربية والاعلام. ان هذه الاصلاحيات ظلت مجرد عناوين. فاللامركزية الادارية اسم من دون مسمى، والانماء كلمة جوفاء، والقضاء مسيس، وما انشئ من مجالس عاجز عن اداء دوره بسبب هوى الانتقائية وارتعانه للسلطة التي تعينه. ان قوانين الانتخابات النيابية، بنماذجها الثلاثة (١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠)، نقضت روح الاتفاق ونصه. فاعادة النظر في التقسيم الاداري، مثلاً، لم تتم حتى الآن، وكان من المقرر، والمفروض ان تسبق وضع اي قانون انتخابي، او تعيين نواب، فتنشأ محافظات جديدة تحل محل الاقضية الحالية وتفوقها عدداً. التوازن الوطني غير محقق، والديموقراطية غير مؤمنة، والحريات غير مصونة، وليس الشعب من يختار النواب، بل ان ثمة عوامل قهر تعطل ارادة الناخب، وتحرم المرشحين تكافؤ الفرص. فاللوائح تؤلف قسراً، ببذل الاموال، وممارسة الضغوط، واحتكار الاعلام، فتعرف النتائج سلفاً، وينتج مجلس مطواع، وتقوم سلطة امر واقع. اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهو، بعد تأليفه المتأخر، لم يعط الدور المطلوب منه، ولا قام به، وليس اكثر من صورة في اطار لتزيين شكل الدولة.

بالنسبة الى التربية، يكفي القاء نظرة على فوضى البرامج والمناهج، وشجون التعليم، ومراوحة الوزارة بين الضم والفرز. فهي واحدة حيناً، وتارة اثنتان، واخرى ثلاث، لأن محسوبيات التوزيع تطمس مقتضيات العلم والثقافة. كذلك ان العيب بالجامعة اللبنانية، وتطبيقاتها، ومذاهبها، رئاسة وادارة، وافراغها من عمداء، واستعداد اساتذتها، ثم بعثتها حيناً، وافتعال تجميعها، وقمع طلابها، يزري بكل المفاهيم الاكاديمية المعروفة في البلدان الراقية.

لقد اقرت وثيقة الوفاق اعتماد الكفاية والاختصاص بديلاً من الطائفية للتعيين في الوظائف العامة، فاذا بالمذهبية والمحسوبية تصبحان المقياس. وتظهر التعيينات في شتى الادارات. ان المحاصصة باتت النهج السائد، ولا يجد المسؤولون غصاصة في افتعال ازمة حكم لامرار تعيين قريب او نسيب او محسوب. كذلك، فقد اصبح المشهد الاعلامي اشبه بالسياحة في جزر اعلامية، المرئي منها والمسموع تخصيصاً. فلكل جماعة تلفزيونها واذاعتها، ولكل صاحب موقع او ثروة وسيلته، بل وسائله الاعلامية الخاصة، ولهؤلاء وامثالهم، حصص، في مقابل نفوذ او مال او بلطجة، وهي من ضمن الخوات العينية

التي يفرضها المستقون على المستضعفين، ويجري على اساسها ترتيب الصفقات وتوزيع المنافع. ومن علامات الوجود الاعلامي اقبال "تلفزيون لبنان"، والتكرار لتاريخه، بعد تحويله من مؤسسة حضارية، نشأت في كنفها الكادرات الاعلى كفاية، الى مبخرة تزكم انوف المشاهدين، و"فلاشات" تعمي ابصارهم، بأضواء التزلف، وقد جرى تسخيرها لتلميع صور اهل السلطة، وتغطية اخبارهم، وتوزيع التفتيعات والترصيات على ازالامهم. كذلك، ما آلت اليه "اذاعة لبنان"، رائدة الاذاعات الراقية في زمانها، وجوهرة منابت الكلمة في الشرق، مقلع المواهب ومجال الابداع، يوم كان اهل الحكم يحترمون الثقافة ويستشيرون اصحابها، ولو لم يكونوا دائما من كبار المثقفين. ان "تلفزيون لبنان" و"اذاعة لبنان" شاهدان بليغان، ان الابداء الغلط يحول المؤسسات الحضارية تشكيلات عقيمة، وهكذا هي حال المجلس الوطني للاعلام الذي، رغم بعض العناصر المؤهلة، يشكل نموذجا آخر من نماذج موهبة السياسة الطرفية في تحويل النجاح فشلا. فكلما وضعت يدها على مرفق، انحرفت به عن رسالته، فلا يعود لديها حل غير تصفيته، حتى تزايد الشك في امكان الانقاذ الاقتصادي والاجتماعي، الذي بات اكثر صعوبة وتعقيدا من وقف القتال، في زمن العولمة والعواصف الاقليمية التي تثيرها الطبيعة العدوانية للكيان العنصري في اسرائيل.

#### سيادة الدولة

ان التعامل مع هذا البند الذي اقره مؤتمر الطائف يختصر الحال اللبنانية القائمة من عشرة اعوام. فلم يتم حتى الآن تنفيذ الوثيقة لجهة حل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم كل اسلحتها للدولة. فالجزر الامنية منتشرة، وامكنة كثيرة ما برحت محرمة على الدولة اللبنانية المتنازلة عن صلاحياتها، والذرائع التي تدلي بها، تبريرا لتصرفها، لا تقنع احدا، في الداخل والخارج، على حد سواء. ونحرص على تحية المقاومة التي تجسد حق شعبنا في الحرية، وارادته الجازمة في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ونقدر انتصارها التاريخي عليه. ورغم ارتياح اللبنانيين الى اعادة بناء الجيش المؤهل لمباشرة مهماته، وتعزيز قوى الامن الداخلي، وكثرة الاجهزة الامنية في نسبة تفوق اضعافا نسب مثيلاتها المعروفة في الدول الديمقراطية الحرة، فإن بسط سيادة الدولة، بقواها الذاتية، على كامل الاراضي اللبنانية كما نص عليه اتفاق الطائف، لم يتحقق، ولم يظهر دليل حسي مطمئن الى وجود نية لتنفيذه في المدى المنظور.

ان الغايات الاساسية المحددة في اتفاق الطائف، لا تحظى بتركيز اهل الحكم، ولا تحتل مرتبة راهنة في اولوياتهم، ولو التزموا، لوفرت الكثير من الشحاء في ما بينهم، ولحسمت خلافات شاجرة، حول مواضيع دقيقة طالما اثرت في الجلسات العامة، وما برحت موضع تجاذب وتضارب، وضمنها على سبيل المثال، ما نص عليه الاتفاق حول اعادة تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الاغراض العسكرية دون سواها، اضافة الى بقية موجبات الامن وبسط السيادة الواردة في متن وثيقة الوفاق.

#### العلاقة المميزة

من منطلق الحرص على علاقات الاخوة والجوار المميزة، بين لبنان وسوريا، وضع الاتفاق جدولا زمنيا لاعادة تمركز القوات السورية وتحديد حجمها، ومدة وجودها وعلاقتها بالسلطة اللبنانية، اكده الملوك والرؤساء، وجزمته سوريا، كما هو ثابت في وثائق ومراجع، منها مورد في خطاب خادم الحرمين الشريفين في ختام المؤتمر، وتصريح الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد، لصحيفة "الشرق الاوسط" في ١٠/٢/١٩٨٩ المتضمن تأكيدات سيادة الرئيس المغفور له حافظ الاسد، في التزام تطبيق الاتفاق، وهو ما اقرته ايضا معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق في مادتها الرابعة. فالمطلوب ابقاء العلاقات المميزة اقوى من اي تشكيك، وتوطيدها بالثقة المتبادلة، بمبادرة من الحكومتين اللبنانية والسورية.

الوفاق... الوفاق!

ان اتفاق الطائف هو "وثيقة الوفاق الوطني"، وهذا يعني ان الوفاق هو اساسه وغايته الاولى، وان كل بنوده تشكل كلاً لا يتجزأ، ولا يمكن الاخلال بأي منها تحت طائلة ابطالها كلها، فالاحكام مترابطة، والنصوص متكاملة، لانها تركز على ارادة العيش المشترك، والعمل الجماعي، لاعادة بناء الدولة الموحدة القادرة، الغنية بتنوعها الثقافي، مما يعتبر اثراء للكيان اللبناني بخصائصه الفريدة. لقد احجمت السلطة، على مدى عقد كامل، عن القيام بمحاولة عملية جديدة لاجراء مصالحة وطنية حقيقية، تنهي ربع قرن من مسلسل التمزق الوطني، والمأساة الوجودية.

ليس المطلوب اطلاقاً منح جوائز لمن اخطأوا واساؤوا، وهم من كل الفئات من دون استثناء، ولا مكافأة الارتكاب، لكن الحاجة ملحة الى رأب الصدع الداخلي، والافساح في المجال امام جميع اللبنانيين الذين تقاذفتهم الالهواء والمخططات، لكي يشاركونا في ورشة المستقبل. لا يحق لاي فريق ان يقرد ويستأثر، ولا لأي فئة ان تقصي اخرى، ولا احد يملك حقاً حصرياً لتصنيف المواطنين، لان لا احد يمكنه زعم امتلاك الحقيقة وحده، ولا فرض تطبيق مقاييسه الخاصة على سائر بني قومه.

ان الشعب اللبناني يتألف من مجموع المواطنين اللبنانيين، المتساوين في الحقوق والواجبات، من دون تمايز او طبقية، فعلى الجميع ان يقبلوا بعضهم بعضاً، ولا ينبري كل واحد لادانة اخيه، وتخوينه، لان من يدين يدين، ومن يرحم غيره يتعرض بدوره للرحم، ولنذكر مرة نهائية ان التشبث بالطرح الفئوي الاناني، يتنافى مع الانتماء الوطني، وان وحدة الصف الداخلي هي شرط القدرة على القيام بأي دور خارجي، لنصرة القضايا الوطنية والقومية، استكمالاً لتحرير الارض اللبنانية والعربية، من الاحتلال الاسرائيل  
نداء التصحيح

ان موقعي هذا البيان، انطلاقاً من مسؤوليتهم امام الشعب والتاريخ، يؤكدون أن الهدف من اقرار وثيقة الوفاق الوطني، كان اعطاء فرصة حياة جديدة لصيغة العيش اللبنانية، بدءاً بوقف النزف البشري، والتخريب البيئي، وتوصلاً الى تركيز نظام ديموقراطي حر، يقوم على احترام حقوق الانسان قبل كل شيء، ويؤمن تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، ويحدد موقع لبنان الاصيل في محيطه، من دون اي عقدة او راسب او خلفيات رفضية، مؤكداً نظرة العالم اليه، بما هو وطن رسالة.  
لا نزع من مؤتمر الطائف قدم الحل النهائي لقضية مزمنة، لكنه ساهم في نقلها من مستنقع الدم الى منتدى الحوار الذي يكفل، وحده، وضع الحد الفاصل بين آلام الماضي وآمال المستقبل.

على هذا الاساس، نتوجه الى السلطة القائمة، من رئيس الجمهورية الى مجلس النواب والحكومة، للعودة الى مسار تطبيق وثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً، والبدء بتأليف حكومة الوفاق الحقيقي، من ذوي التمثيل الصحيح لمختلف الاقراء الاساسيين في البلاد تتولى وضع مشروع قانون انتخاب ديموقراطي صحيح، يمكن الشعب اللبناني من اختيار ممثليه الشرعيين، والتعبير عن ارادته بحرية كاملة، وانتاج سلطة وطنية تعيد الثقة المفقودة بالدولة، وتنتهي عزلتها، تجمع شمل اللبنانيين، وتنتقل معهم الى الألف الثالث، موعد الانسان الراقي مع جمالات الكون، ونعم السماء.

ان امام السلطة فرصة نادرة لتحقيق انجاز وطني، وتصنيف ذاتها في عداد المصلحين. فهل تأخذ المبادرة، ام تراها تستمر في الهروب الى الامام، وتبقي جروح الوطن مفتوحة، في حين تعلم ان لكل استحقاق اجلاً لا مفر منه، وان الفرص التاريخية لا تتكرر ولا تعوض، ولن يجدي بعدها ندم؟ امام نحن، فعهدنا الاستمرار في حمل مسؤولية الموقف، والالتزام شرف القرار، شهادة للبنان، الوطني النهائي الموحد، والدولة الديموقراطية الحرة، السيدة المستقلة".  
وتلت التواقيع.

اندفاع منصور

ورد رزق على أسئلة الصحفيين. فسئل عن موقف موقعي البيان من إعادة الانتشار التي نفذتها القوات السورية في الأشهر الماضية وعدم وضوحه في البيان. فأجاب: "لقد عرضنا ما نطالب به، وما تضمنه الاتفاق، وليس اختصاصنا الدخول في جدل لوجستي. نعرف ان إعادة الانتشار يجب ان تتم كما ورد في الوثيقة ووافقت سوريا عليه".

ولدى اصرار الصحفيين على تكرار السؤال، اندفع منصور وسط القائمة محتدماً قائلاً: "لم يحصل شيء على صعيد إعادة الانتشار المنصوص عليها في الوثيقة. هناك نص واضح في الاتفاق". ولماذا لم يعلن النواب والوزراء السابقون موقفهم بوضوح في البيان؟ اجاب: "لم نعلن موقفنا لأننا لا نعتبر ما حصل إعادة انتشار. الاتفاق يتضمن نصاً صريحاً وواضحاً عن إعادة الانتشار الى مراكز وأوقات محددة. وهناك اتفاق بين الحكومتين اللبنانية والسورية يحدد جدولاً زمنياً لمدة بقاء هذه القوات في المرحلة المقبلة وكيفية تعاطيها مع القوى الامنية. هذا ما نطالب به. وما حصل حتى الآن لا علاقة له بالاتفاق من قريب ولا من بعيد".

وعما يقصده البيان على صعيد استمرار وجود ميليشيات لبنانية، قال رزق: "نقصد ان هناك جزءاً امنية خارجة عن سيطرة الدولة والدولة متنازلة عن صلاحياتها. كل من يحمل سلاحاً غير شرعي وليس ضمن القوى اللبنانية المسلحة يخرج عن قانون البلاد. لقد ميزنا بين المقاومة وسلاحها والميليشيات. واذا استخدم اي حزب سلاحه، حتى لو كان مقاومة، لغير مواجهة العدو الاسرائيلي، فنعتبر انه ميليشيا وينتهك القوانين اللبنانية، وهناك الجزر الامنية الفلسطينية واللبنانية المنتشرة في كل الامكنة. والذرائع التي تعطىها الدولة ليست مقبولة داخلياً وخارجياً. ونطالب بحل هذه الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وببسط سلطة الدولة بكل قواها على كل الاراضي (...)".

ولماذا لم يتضمن البيان توافيق وزراء ونواب سابقين او حاليين شاركوا في المؤتمر؟ اوضح: "نحن على تفاهم مع رفاقنا، وبياننا مفتوح".